العرب
الإثنين 2020/02/24
السنة 42 العدد 11627

السيارات الصينية تغزو الشوارع العراقية

إقبال كثيف بسبب المزايا التنافسية في المتانة والأسعار

احتفاء بالضيف الجديد (الصورة وكالة البخيت لسيارات شانغان الصينية في العراق)

اتسعت ظاهرة غزو السيارات الصينية للشوارع العراقية، بعد أن فوجئ العراقيون بمتانتها وأسعارها المنخفضة، وملاءمتها للظروف المناخية القاسية وخاصة ارتفاع الحرارة في موسم الصيف.

بغداد - بدأت السيارات الصينية تثبت مواقها في السوق العراقية بوتيرة متسارعة، وأصبح بالإمكان مشاهدة الآلاف منها في الشوارع العراقية في مختلف المدن والبلدات وحتى القرى البعيدة.

ويعود الإقبال المتزايد إلى أسعرها المنافسة وقفزة كبيرة في متانتها وملاءمتها لأسواق العراق والمنطقة، حيث جرى تصميمها لملاءمة الظروف الجوية وخاصة الحرارة المرتفعة في فصل الصيف.

وأكدت وكالة شينخوا أن تلك المزايا شجعت رجال الأعمال على الحصول على وكالات حصرية لبعض شركات صناعة السيارات الصينية مثل شيري وشانغان وبايك وعرضها بأعداد كبيرة في الأسواق العراقية.

وتنوعت خارطة إقبال العراقيين على السيارات الصينية، فالموظفون والطبقة الوسطى يقبلون على سيارات الصالون وسيارات الدفع الرباعي، أما المزارعون وأصحاب المصانع والمهن فيقبلون على سيارات الحمل (بيك آب) مثل غرايت وات ودير وأدميرال وغانوو وغيرها.

ونسبت الوكالة الصينية إلى أحمد باسم مسؤول مبيعات شركة الصادق الوكيل الحصري لشركة شيري في بغداد قوله "حققت سيارات شيري مبيعات جيدة لتمتعها بمواصفات جديدة وتصميم جميل خصوصا فئة تيكو التي أصبحت تحتل المركز الأول".

وأضاف أن "سيارات شيري تتمتع بمواصفات تفوق بعض السيارات المتوفرة في السوق العراقية من ناحية التطور والمتانة والتصميم الحديث، وهي ملائمة للأجواء العراقية، فضلا عن أنها اقتصادية وتلبّي احتياجات الزبائن".

وأكد وجود إقبال كبير على سيارات شيري، التي باعت منها شركته الآلاف من السيارات العام الماضي، خاصة في ظل التطوير السريع لتلك السيارات نحو الأفضل.

> السيارات الصينية فاجأت العراقيين بمتانتها وأسعارها المنخفضة وملاءمتها للمناخ واقتطعت حصة متنامية في السوق

وأوضح أن لدى شركته فروعا في بغداد وثماني محافظات عراقية، إضافة إلى مراكز صيانة متعددة تتوفر فيها أدوات احتياطية أصلية بأسعار منخفضة مقارنة بالأدوات الاحتياطية لباقي الشركات.

وفي خضم تنامي الإقبال على السيارات الصينية حصلت شركة بخيت على الوكالة الحصرية لشركة شانغان وحققت مبيعات بنحو 1500 سيارة في أقل من عام رغم دخولها الحديث للسوق العراقية.

وقال أحمد صلاح المسؤول في الشركة "إن سيارة شانغان حظيت بإقبال كبير بمجرد دخولها للسوق العراقية بسبب مواصفاتها الجيدة من حيث الحجم والجودة والمتانة ما جعلها تنافس وتضاهي نظيراتها من السيارات الأخرى".

وأضاف "نحن لا نمدح هذه السيارة لأننا وكلاء للشركة الصينية، بل لأنها أثبتت جدارتها وقوتها في العراق، وهي موجودة أيضا في دول الخليج وحتى في أوروبا".

وأكد أن الفئة العليا "سي.أس 95 رويال" تعمل بنظام يميزها عن بقية السيارات، وبها رادار تفاعلي لتفادي الحوادث من خلال كبح الفرامل الذاتي ونظام تتبع لسرعة السيارة المقابلة.

وأشار إلى أن "السيارة تمتاز بثباتها في المنعطفات والسرعة العالية وهدوئها الداخلي حيث تحتوي على نظام ترفيه داخلي بشاشة مساحتها 14.1 بوصة، يندر وجودها في سيارات أخرى، ونظام أندرويد لعرض تسجيلات الفيديو وسماع الأغاني".

وأوضح أن ما يجعل من السيارة تناسب الأجواء العراقية هو "أنها مصممة للأجواء الحارة التي تصل إلى أكثر من 55 درجة مئوية، وفيها منظومة تكييف قوية ومتطورة".

وذكر عمر صبحي أحد العاملين في شركة بخيت أن الشركة فتحت أكثر من 10 فروع في أنحاء العراق بعد زيادة الإقبال على سيارات شانغان إضافة إلى فتح مركزين جديدين للصيانة في أربيل والموصل شمال العراق.

وأوضح أن الإقبال على سيارة "سي. أس 95" يعود إلى كونها رباعية الدفع وتتمتع بالتوقف الأوتوماتيكي، وفيها شاشة وأربع كاميرات ثلاثية الأبعاد، إضافة إلى سرعتها الكبيرة التي تصل إلى 200 كم في الساعة.

وقال علي قيس مسؤول مبيعات شركة زسكو، الوكيل الحصري لشركة بايك الصينية في العراق "لدينا عدة فئات من السيارات تمتد من الباصات وسيارات الحمل، التي تنتجها شركة زد.اكس وشركة فوتون إلى سيارات صالون مختلفة الأنواع".

وأضاف أن شركة بايك من أفضل خمس شركات في الصين وهي الأكثر إقبالا من قبل العراقيين، خاصة أن أسعارها مناسبة مع عروض ميسرة بأقساط مريحة لمتوسطي الدخل.

ويأتي اقتحام الصين للأسواق العراقية في إطار دخولها لمعظم أسواق الشرق الأوسط، حيث تسعى إلى الاستحواذ على حصة كبيرة من مبيعات السيارات، وقد تمكّنت من اقتطاع حصص كبيرة ومنافسة السيارات الأوروبية واليابانية.

ويرى خبراء أن تحدي مطابقة صناعة السيارات لأهداف حماية البيئة يشكّل أحد أكبر التحديات أمام صناعة السيارات الصينية نظرا إلى تشدد الأسواق الأوروبية في تلك المعايير، وفقا لتقرير عن تحولات عالم الطاقة أصدرته مؤسسة بلومبرغ مؤخرا.

وتشير التوقعات إلى ترجيح ارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية خلال العام الجاري إلى نحو 2.5 مليون سيارة كهربائية أي بزيادة تصل إلى 20 في المئة عن العام الماضي في وقت أصبحت فيه الصين أكبر سوق في العالم للسيارات الكهربائية وهو ما يفتح باب المنافسة بين عمالقة صناعة السيارات في العالم.

الجزائر تعزز التزامها بالتحكيم الدولي لجذب المستثمرين

كثفت الجزائر جهودها لإزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية، التي تشتد حاجتها إليها، بتأكيد التزامها بمعايير التحكيم الدولي، لطمأنة المستثمرين وتنظيف سجلّها مع الصراعات الصعبة مع الشركات في العقود الماضية.

الجزائر - قدّمت الحكومة الجزائرية تعهدات جديدة بإجراء تعديلات على منظومتها القانونية في ما يتعلق بالنزاعات من الشركات والمستثمرين الأجانب، وتفعيل آليات الصلح في التحكيم الدولي.

وقال وزير المالية عبدالرحمن راوية إن "الحكومة تعتزم إعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية التي تسببت في نشوب نزاعات على المستويين المحلي والدولي".

وأوضح خلال افتتاحه ندوة حول موضوع التحكيم الدولي والاستثمار أنه "سيتم مبدئيا اعتماد المفاوضات، وعدم الخوض في النزاعات أمام المحاكم، وعدم اللجوء إلى التجريم والعقوبات الجنائية إلا في حالات الجريمة المنظمة".

وشدّد على أهمية دور الدولة في التحكيم الدولي الخاص بالاستثمار من خلال دعم الخبرات المحلية في مجال القانون وإقحامها لمساعدة الدولة ومرافقتها.

وفي سياق آخر مرتبط بتعزيز الثقة بمناخ الاستثمار في الجزائر، بدأت الحكومة باستكشاف التعاون مع صندوق النقد الدولي وطلب مشورته في إعادة هيكلة الاقتصاد.

واستقبلت الجزائر السبت وفد خبراء من صندوق النقد في إطار البعثات الدورية لبحث علاقات التعاون وسبل تعزيز الإصلاحات الاقتصادية.

وتقدّم الوفد الذي زار العاصمة الجزائرية السبت المستشار بقسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، رفقة مجموعة من الخبراء فيما كان في استقبالهم وزير التجارة كمال رزيق، والوزير المنتدب المكلّف بالتجارة الخارجية عيسى بكاي.

وقدّم رزيق للوفد عرضا عن الخطوط العريضة للقطاع التجاري، وبرنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة مؤخرا.

واستعرض التوجّه الاقتصادي الجديد للجزائر على قاعدة "الانفتاح على كل الشركاء والمؤسسات الدولية من أجل بناء اقتصاد قويّ ومتنوّع بعيدا عن الريع البترولي".

وأوضح الوزير أن "الخطوة تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال والتخلّي عن القوانين القديمة لتشجيع رواد الأعمال، وإزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي".

وأكد رزيق استعداد الجزائر لفتح قنوات التواصل مع المؤسسة وقبول أي اقتراحات أو مبادرات من شأنها خدمة اقتصاد البلد.

وعبّر ممثل صندوق النقد جون فرونسوا دوفين عن "تفاؤله بمناخ الأعمال والاستراتيجية الجديدة للحكومة في قطاع التجارة".

وقطعت الجزائر خطوات كبيرة منذ وصول الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى سدّة الحكم في مجال تحديث قوانين الاستثمار من أجل تسريع برامج التنمية وخلق فرص عمل للشباب الذي يواصل ضغطه من خلال الحراك الشعبي مطالبا بإصلاحات جذرية. وتأتي تلك الخطوات في سياق مبادرات كثيرة تطلقها السلطات لإعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ودعا الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون مؤخرا أعضاء الحكومة إلى "تعزيز القواعد القانونية وتفعيل منظومة مالية مرنة تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة ودعمها بإجراءات فعّالة وتفعيل الاستثمار المنتج والمعرفي".

وقال عبدالرحمن راوية إن "وزارة المالية تعتبر أداة مفصلية لبقية قطاعات الاقتصاد، وإنها ستتولّى مهمّة الإشراف على اللجنة الوزارية المشتركة المكلّفة بمراجعة الاتفاقيات الثنائية لمواكبة التغييرات الحاصلة على مستوى التكتّلات الاقتصادية الإقليمية".

وركّزت الجزائر جهودها لمراجعة النصوص القانونية المنظمة للتحكيم الدولي مما جعل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي تمنحها رئاسة لجنة مراجعة مدوّنة أخلاقيات التحكيم الدولي.

عبدالرحمن راوية

سنعتمد المفاوضات لتفادي الخوض في النزاعات أمام المحاكم

كمال رزيق

نسعى إلى الانفتاح على كل الشركاء والمؤسسات الدولية

وتشمل مهام هذه اللجنة بحث الأسباب والحلول الناجعة لظاهرة اللجوء التعسّفي في التحكيم الدولي من طرف بعض المستثمرين كأداة للضغط على الدول النامية، وإعادة النظر في مصادر التمويل المجهولة لنزاعات التحكيم بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

وشدّد وزير المالية على أنّ "الجزائر تفضّل دائما التسوية الودية للنزاعات وأنها ساهمت في إثراء اتفاقية الوساطة لحلّ النزاعات على المستوى الدولي في ما يُعرف باتفاقية سنغافورة".

ودعا مدير التعاون بوزارة المالية علي بوهراوة إلى "مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية للبلاد وتوظيف بعض أحكامها، لحماية مصالح البلاد نظرا إلى تعرّض عدد من بلدان المنطقة إلى الخلافات التي تحال على التحكيم الدولي ما يحتم ضرورة مراجعة الاتفاقيات تحسّبا لأي طارئ".

وطالب بوضع نقطة توازن بين مصلحة البلد في خلق القيمة المضافة وحاجة المستثمر إلى ضمانات على المستويين القانوني والاقتصادي، خصوصا في ما يتعلق بتقصير آجال مسار قضية النزاع.

فتح أبواب التحكيم الدولي لفض النزاعات

قفزة كبيرة في وتيرة نمو الاقتصاد الإماراتي

أظهرت بيانات رسمية تسارع نمو الاقتصاد الإماراتي العام الماضي، رغم التحديات الكبيرة، التي يواجهها الاقتصاد العالمي والتراجع المتواصل في أسعار العقارات في البلاد بسبب فائض المعروض.

أبوظبي - أعلن البنك المركزي الإماراتي الأحد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل قفزة كبيرة في العام الماضي ليصل إلى 2.9 في المئة مقارنة بنحو 1.7 في المئة في عام 2018.

وذكر التقرير الذي أوردته وكالة أنباء الإمارات أنّ معدل النمو في قطاع النفط والغاز بلغ نحو 7.6 في المئة، في وقت نما فيه القطاع غير النفطي بنسبة 1.1 في المئة في العام الماضي بمقارنة سنوية.

وقال البنك المركزي إن اقتصاد الإمارات سجّل نموا بنسبة 1.3 في المئة في الربع الأخير من العام الماضي مقارنة بـ2.9 في المئة في الربع الثالث من العام.

ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن يحقق اقتصاد الإمارات معدل نمو 2.5 في المئة في العام الحالي مع تأثر منتجي النفط بقرار منظمة أوبك وشركائها في تحالف أوبك + تمديد تخفيضات الإنتاج في ديسمبر الماضي وترجيح تعميقها في الأشهر المقبلة.

وجاء ذلك النمو الاقتصادي رغم تأكيد البنك المركزي أن أسعار العقارات واصلت التراجع في الربع الأخير من العام الماضي، لكن بوتيرة أقلّ من الفصل السابق.

وأظهرت بيانات البنك أن أسعار العقارات في دبي انخفضت بنسبة 7 في المئة في الربع الرابع مقارنة بهبوط نسبته 8.2 في المئة في الربع السابق. وقال إن سوق دبي تواصل تسجيل انخفاض في إيجارات العقارات، وأرجع ذلك بصفة أساسية إلى فائض المعروض.

> 2.9
> في المئة معدل نمو الناتج الحقيقي الإماراتي العام الماضي مقابل 1.7 في المئة في 2018

وكان تقرير صدر الشهر الحالي عن مجموعة نايت فرانك العقارية قد ذكر أن سوق دبي العقاري سيشهد الانتهاء من 62500 وحدة سكنية هذا العام، فيما سيكون أكبر عدد من الوحدات الجديدة منذ عام 2008.

وقال البنك المركزي إن أسعار العقارات السكنية في أبوظبي انخفضت في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 7.5 في المئة مقارنة مع انخفاض بنسبة 8.2 في المئة في الربع الثالث.